

أولا النظرة العامة:

تعلن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر عن إصدارها للبرنامج السنوى الذى تنوى من خلاله دعم برامج المنظمات المصرية والأمريكية والدولية التى تلبي الإحتياجات المصرية المباشرة فى مجالات خلق فرص عمل والتنمية الاقتصادية و مكافحة الفقر. ويتم ذلك تحت سلطة القانون المعدل للمساعدات الخارجية ١٩٦١. بالإضافة إلى التمويل المقدم من خلال هذا البرنامج، فإن الحكومة الأمريكية تدعم أيضاً النمو الأقتصادى فى مصر من خلال برامج أخرى تديرها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر.

على المنظمات الراغبة فى منحها تمويل لبرامجها أن تقرأ هذا الإعلان بعناية و تتبع البنود و الشروط المطلوبة للحصول على التمويل. وسوف تنظم الوكالة عددا من الدورات باللغتين العربية و الإنجليزية، للهيئات الراغبة فى التقدم، لإعطائهم مزيدا من المعلومات عن برنامجها التمويلي وعن كيفية إعداد طلب التمويل وتقديمه

يمكنكم **حضور إحدى** دورات المعلومات الآتية:

١٦ من مارس، ٢٠١١ من ٩ صباحا إلى ١١ صباحاً

٢٠ من ابريل ، ٢٠١١ من ٩ صباحا إلى ١١ صباحاً

١٨ من مايو ، ٢٠١١ من ٩ صباحا إلى ١١ صباحاً

١٥ من يونيو ، ٢٠١١ من ٩ صباحا إلى ١١ صباحاً

يمكنكم **حضور إحدى** ورش عمل إعداد و كتابة صيغة طلب التمويل للهيئة:

١٦ من مارس، ٢٠١١ من ١١ صباحا إلى ١ ظهراً

٢٠ من ابريل ، ٢٠١١ من ١١ صباحا إلى ١ ظهراً

١٨ من مايو ، ٢٠١١ من ١١ صباحا إلى ١ ظهراً

١٥ من يونيو ، ٢٠١١ من ١١ صباحا إلى ١ ظهراً

وبسبب وجود أماكن محدودة، يسمح فقط بحضور شخصين من كل هيئة. على الهيئات الراغبة فى حضور أى من هذه الدورات التواصل مع الأستاذة/ أيات الدرش أو مع الأستاذة / أمانى سليمان عبر البريد الإلكتروني التالى: EGAPSREG@usaid.gov أو التواصل معهم عبر فاكس: +٢٠-٢-٢٥١٦٤٥٨٩. علماً بأن آخر ميعاد لإرسال طلب تسجيل الحضور لأى جلسة يكون قبلها بثلاثة أيام عمل. يسمح فقط بحضور المشاركين الذين تلقوا تأكيداً على الحجز من جانبنا.

وفى حالة وجود أى أسئلة أو إستفسارات عن إحدى بنود شروط التقدم لطلب المنحة، برجاء التواصل مع الأستاذ/ بطرس ولسن أو الأستاذة / دانا روز عبر البريد الإلكتروني التالى: EGAPS@usaid.gov

للتقدم لهذه المنحة برجاء إرسال الطلب باللغة الإنجليزية إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر عبر البريد الإلكتروني التالى: EGAPS@usaid.gov ويرجى التواصل بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى حالة وجود أى صعوبات فنية أو غيرها عند تقديم الطلبات إلكترونياً.

ويرجى العلم بأن هذا الإعلان سارى حتى ٨ مارس ٢٠١٢.

ثانيا شروط المتقدم:

من المطلوب توافر الشروط الآتية فى الهيئة المتقدمة لطلب التمويل:

(أ) طبيعة المنظمة و جنسيتها:

و تشمل الجهات المؤهلة لتقديم طلب التمويل من خلال هذا البرنامج الهيئات الغير الحكومية، المصرية أو الأمريكية أو الدولية، والقطاع الخاص، والجمعيات التجارية وجمعيات رجال الأعمال ، والجهات شبه الحكومية (مثل غرف التجارة).

كما سوف يتم قبول الطلبات التى تتوقع القيام بشراكة بين المحليات/المحافظات و الحكومة. و يجوز للهيئات تقديم طلبات فردية أو بالإشتراك مع غيرها من الهيئات الدولية أو المحلية الأخرى.

(ب) المساهمة فى التكلفة:

من المفضل أن تتحمل المنظمة المتقدمة جزءا من التكاليف الكلية لإبداء حسن النية و الإلتزام. و قد تكون المساهمة فى التكلفة عينية (مثل العمل التطوعي أو استخدام الأثاث والمرافق بدون أن تتحمل الوكالة أية تكلفة) أو إستثمار نقدى أو مزيج من الإثنين. و سوف يدل كبر حجم المساهمة فى التكلفة (١٠% أو أعلى) على مدى جدية و الإلتزام المنظمات المتقدمة و بالتالى يزيد من فرص قبول المقترح المقدم من تلك المنظمات.

ثالثا التمويل:

من المتوقع تخصيص حوالى ١٠٠ مليون دولار لتمويل البرامج المقدمة من خلال هذا البرنامج شريطة توافر التمويل اللازم. و سوف يخصص حوال ٧٥ مليون دولار من ال ١٠٠ مليون لدعم برامج النمو الإقتصادى بما فيها من أنشطة خلق فرص عمل. كما سوف يخصص باقى المبلغ و هو ٢٥ مليون دولار للإستثمار فى القوى البشرية بما يشمل التعامل بصفة مباشرة مع المتضررين من الأوضاع الحالية أو النقص فى الغذاء أو الرعاية الطبية أوأمور أخرى.

و يجب العلم بأن هذا المبلغ قابل للتغيير، كما أنه لن يتم قبول أية مقترحات مقدمة تحتوى على تقديم تمويل مباشر لأفراد بعينها. و تحتفظ الوكالة الأمريكية فى مصر بحقها فى تمويل أي من الطلبات المقدمة أو رفضها.

و سوف توجه تلك الأموال المخصصة من خلال هذا البرنامج لتمويل برامج قصيرة الأجل مصممة لتحقيق الإستجابة السريعة للإحتياجات (عادة ما تكون المدة الزمنية من ٣ – ١٢ شهراً) بالإضافة إلى البرامج ذات الأجل الطويل (عادة ما تكون المدة الزمنية من ١٢ شهر إلى سنتين).

ومن المتوقع أن تتراوح قيمة المنح المقدمة من ٥٠.٠٠٠ دولار إلى ٤ مليون دولار. ومن المتوقع كذلك أن تتراوح المدة الزمنية لأى منحة ما بين عدة أشهر إلى سنتين. إلا أنه فى حالات إستثنائية يمكن إعادة النظر فى هذه الحدود أخذاً فى الإعتبار المدة الزمنية المقترحة لتنفيذ البرنامج والقدرة المؤسسية للهيئة المتقدمة بالإضافة إلى النطاق الجغرافى للبرنامج المقترح ونوع وطبيعة الشراكات المقترحة.

وتتوقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منح حوالى ٦٠ منحة من خلال هذا البرنامج. و تحتفظ الوكالة الأمريكية بحقها في تقديم المزيد من المنح حسبما تسمح به الظروف.

رابعاً الاهداف و مجالات الإهتمام:

(أ) خلفية عامة

لقد اطلقت الثورة الأخيرة في مصر تحولا سياسيا وإجتماعيا لم يسبق له مثيل. وتتنوع الأسباب الجذرية لهذا التحول ولكن التفاوت الاقتصادي وانعدام الفرص التي يواجهها غالبية المصريين ساهما بالتأكيد في ذلك. ويشمل ذلك إرتفاع نسبة البطالة و إنخفاض الأجر، وانتشار الفقر بين الملايين، وتزايد الفجوة الإجتماعية والإقتصادية بين الأثرياء و الفقراء الذين يمثلون غالبية السكان. وفي حين يمثل التحول السياسي والإجتماعي فرصة هائلة جديدة لزيادة سرعة النمو الاقتصادي العادل والابتكار ، فإن التأثير الفوري للإضطرابات الحالية سوف يؤدي إلى تباطؤ إقتصادي خاصة في القطاعات التي تضررت من الاحتجاجات.

لذا فإن الإنجازات الاقتصادية المطلوب تحقيقها في المدى القصير تشمل خفض نسبة فقدان الوظائف وكذلك المحافظة على مستويات دخل الأسرة، وهذان أمران حاسمان لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد المصري الآن. ومع ذلك، ينبغي تحقيق تلك الأهداف القصيرة المدى في إطار أقتصادي أشمل و أوسع لوضع الاقتصاد المصري في إطار النمو المطلوب استجابة للإصلاحات السياسية والاجتماعية الناجمة عن التحول الجارى في الوقت الحالى

ويهدف هذا البيان السنوي الى تمويل البرامج التي سوف تساعد قطاعات واسعة من الذين تضرروا بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية الأخيرة. و تشمل هذه القطاعات على وجه التحديد الذين فقدوا وظائفهم، أو العاطلين عن العمل حالياً. كما سيتم تمويل البرامج التي تهدف إلى معالجة الآثار الثانوية لهذه الاضطرابات، بما فيها هروب رؤوس الأموال، والتضخم، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقد تتضمن القطاعات الجديرة بالإهتمام ،على سبيل المثال و ليس الحصر، قطاعات السياحة والزراعة والخدمات اللوجستية والصناعات الخفيفة، أو تجهيز الأغذية و برامج لدعم ذوي الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة للبنية التحتية. وأخيراً، يستهدف أيضا هذا ابيان قطاعات معينة من الناس خاصة الذين يعملون والذين يعانون من دوام الدخل المنخفض، بما في ذلك الأسر التي تعيلها نساء، سواء من الأحياء الحضرية أو العشوائيات، والفقراء في المناطق الريفية. و ينبغي التنبيه إلى أن هذه الإشارة إلى استهداف بعض الفئات لا تعني أن الوكالة لن تنتظر في المقترحات التي لا تعمل مع هذه المجموعات أو أن الوكالة ليست مهتمة بالعمل مع فئات أخرى لم يتم ذكرها على وجه التحديد.

يمكن لمقدمي الطلبات العثور على معلومات حول برامج الوكالة الحالية على <http://egypt.usaid.gov> وعلى <http://usaideconomic.org>.

ب) النهج

تحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جميع مقدمي طلبات الحصول علي منح على الأخذ في الاعتبار الأهداف و الممارسات التالية عند تصميم و صياغة مقترح المشروع.

الأهداف:

١) العمالة وخلق فرص العمل:

لقد أصبح هدف خلق فرص عمل على الفور حاجة ملحة لتخفيف تأثير الاضطرابات السياسية الأخيرة ومعالجة مشاكل البطالة المقنعة خاصة بالنسبة للشباب. و تشجع الوكالة الأمريكية المتقدمين على النظر في الأنشطة التي تخلق فرص عمل مباشرة و /أو تقلل من خفض الوظائف المتاحة في المدى القريب جدا من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل. و على وجه الخصوص و ليس الحصر، تفضل الوكالة البرامج التي تشجع أو تسهل استبقاء الموظفين الذين يعملون حاليا ويواجهون مخاطر التسريح من العمل. وينبغي أن تكون الحاجة السريعة لخلق فرص العمل متوازنة مع منهجية للتعامل مع مشاكل تنمية القوى العاملة ونمو الوظائف.

٢) الاستثمار في الموارد البشرية والابتكار:

إن شعب مصر وقدرته على التنافس في السوق الدولية هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. وإن الإستثمار في تنمية القدرات البشرية ودعم ريادة الأعمال و أصحاب المشاريع يساعد على زيادة التنافسية العالمية لمصر. وتشجع الوكالة الأمريكية من خلال هذا البرنامج التمويلى المتقدمين للنظر في مجالات بناء القدرات والتدريب، وتدعيم ريادة الأعمال و المشاريع، والابتكار مما يؤدي إلى تنشيط عملية خلق فرص العمل في المدى القصير.

الممارسات المشتركة بين القطاعات المختلفة

١) البناء على التجارب السابقة:

تشجع الوكالة الأمريكية المشروعات التي سوف تقدم و تم الإعتماد في تصميمها على البرامج الحالية والسابقة في نفس المجالات ذات الصلة، وإدراج الدروس المستفادة من الأنشطة المماثلة، ومعالجة الاحتياجات التي لم يتم تلبيتها من قبل. كما تشجع الوكالة الأمريكية للتنمية التطبيقات المبتكرة التي تستفيد من الفرص القائمة والقدرات التنظيمية. ويتم تشجيع المشروعات المقدمة من منظمات تتعامل من الوكالة لأول مرة حيث سيتاح لهذه المنظمات أن تتعلم من المنظمات الأخرى ذات الخبرة في هذه المجالات (أنظر أدناه).

٢) الإعتماد على الإتفاقات المبنية على أساس الشراكة والعمل كفريق

لزيادة تأثير وإستدامة البرنامج التمويلى، فإن الوكالة الأمريكية تشجع بقوة المتقدمين للنظر في فكرة الشراكة والتعاون بين الفرق المختلفة وغيرها من الترتيبات التي تؤدي إلى أفضل إستخدام للقدرات المتوفرة لدى الهيئات. وقد يتضمن ذلك إنشاء تحالفات رسمية أو غير رسمية أو ترتيبات أخرى من منظمات المجتمع المدني أو الناشطين وغيرهم. وقد تنطوي هذه

التحالفات على التعاقد من الباطن أو تقديم منح كما قد تتضمن استخدام تكنولوجيا المعلومات أو الوسائط الإلكترونية لنشر الرسائل، وجمع المعلومات وتقاسمها ، وتنظيم الجهود والأنشطة.

تشجع الوكالة المقترحات المقدمة التي يهدف نهجها إلى الربط بين المنظمات في المناطق الجغرافية المختلفة وكذلك الربط بين مستويات المهارات المختلفة. وعلى سبيل المثال، قد يشمل مقترح العمل بين منظمة مقرها القاهرة ومنظمة محلية أخرى خارج القاهرة. كما يمكن للمنظمات الحضرية العمل مع نظرائهم في المناطق الريفية ضمن نفس المحافظة أو المحافظات المجاورة. كما يمكن التعاون بين كل من المنظمات الكبيرة ذات الخبرة الطويلة والمنظمات الشبابية أو الحديثة المنشأ، أو الربط بين أنواع مماثلة من الشراكة في مناطق جغرافية مختلفة. وهناك الكثير من الخيارات الأخرى التي يمكن النظر فيها طالما تعتمد على استخدام عناصر القوى المتباينة في المنظمات المختلفة.

وتشجع الوكالة المنظمات الأمريكية والدولية في النظر في إمكانية التعاون البناء و الشراكة مع المنظمات المصرية. و في حالة وجود شراكة أو أى شكل من أشكال التعاون مع أى منظمة أخرى يجب توضيح الطريقة التي ستتيح لتنظيم العمل المشترك، وكيفية عملية إتخاذ القرار وتخصيص الموارد.

ج) مجالات البرامج

إن التمويل متاح من خلال هذا البرنامج التمويلي للوكالة الأمريكية للتنمية يعد مكملاً للأنشطة الأخرى الحالية في مصر، و يساعد على البناء على البرامج التي تم تنفيذها حتى الآن، و الاستفادة من الخبرات المكتسبة من خلال البرامج السابقة، وتلبية الاحتياجات المحددة في المجالات الموضحة أدناه. وتشجع الوكالة مقدمي الطلبات على صياغة مقترحاتهم بطريقة خلاقة كما ينبغي إدراك أن قائمة مجالات البرامج والأنشطة أدناه هي قائمة موضوعية كمقترح للتوضيح فقط.

وقد تم إختيار الخمسة مجالات المذكورة أدناه من حيث القدرة على إحداث نمو إقتصادي سريع ومستدام وخلق فرص عمل . و من الممكن أن يشمل المقترح المقدم من المنظمات واحدا أو أكثر من المجالات التي تدخل ضمن سياق النهج المذكور أعلاه

و تشمل مجالات البرامج الخمسة ما يلي : ١) تنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم وريادة الأعمال، ٢) توظيف الشباب و تنمية القدرات، ٣) تنمية المجتمع المحلي، ٤) إشراك القطاع الخاص في تنمية المجتمع ٥) مكافحة الفقر والمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي

و قد تتضمن الأنشطة المقترحة في إطار هذه المجالات، على سبيل المثال و ليس الحصر، التعيين المباشر للعمالة، التدريب أثناء العمل، والتدريب والمساعدة التقنية والمنح الفرعية، وتوفير المعدات واللوازم، وتكاليف التشغيل . و على جميع الأنشطة المقترحة أن ترتبط بصفة مباشرة ومتوقعة بتحقيق أهداف البرنامج . ويتم تشجيع المتقدمين لاقتراح أفضل مزيج من المنهجيات والأنشطة الرامية الى تحقيق نتائج البرنامج.

١) تنمية الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال:

قطاع الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هو أكبر قطاع من حيث تشغيل العمالة في الإقتصاد المصري، فهو يشغل أكثر من ٨٠% من إجمالي العمالة في مصر وأكثر من ذلك في بعض القطاعات ذات العمالة الكثيفة كالزراعة. بالإضافة الى ذلك فإن المصريين يتمتعون بالمهارات المتعلقة بريادة الأعمال ورغبتهم في بدء مشروعات جديدة. وبالتالي

فإن نمو هذا القطاع يعد بخلق قطاع خاص أكثر فاعلية مما يؤدي الى توفير فرص عمل أكثر. وعلى ذلك فإن الطلبات المقدمة الى المعونة الأمريكية يمكن أن تعالج المشكلات المتعلقة ببدء وإدارة الأنشطة ومنها على سبيل المثال الحصول على التمويل، التدريب على العمليات والخدمات التجارية، ترويج التجارة، معلومات السوق، تحسين المعرفة لدى العميل وكيفية حصوله على التمويل، تحسين الروابط مع الأسواق وغيرها

وفيما يلي بعض الأنشطة الممكن تمويلها من قبل المعونة الأمريكية على سبيل المثال و ليس الحصر:

- المساعدة في توسيع قطاع الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال دعم سلاسل القيمة المحددة بغرض خلق فرص عمل وتحفيز النمو في القطاعات القابلة للنمو السريع كالزراعة، والسياحة، والملابس الجاهزة. ومن الممكن تقديم المساعدة بعدة طرق منها ترويج التجارة وخلق روابط مع شركات التمويل وتحسين فرص الحصول على التمويل من خلال سلسلة القيمة (تمويل معتمد على الأصول) و المساعدات الفنية.
- دعم المنتجين الزراعيين وجمعيات المنتجين والصناعات الزراعية لزيادة الإنتاج الزراعي وإدارة سلسلة القيمة. ومن الممكن أن تركز الأنشطة على المعوقات التي تواجه سلسلة القيمة ومنها توزيع المنتج وتجهيزه وعرضه في الأسواق. وعلى سبيل المثال يمكن النظر في نهج الزراعة التعاقدية و التوسع في استخدام تقنيات السوق التي تطابق المنتجات مع أسواق التصدير. (كما يمكن النظر في أسواق أخرى كالسياحة والملابس الجاهزة)
- دعم قطاع التشييد والبناء من خلال عرض مساكن لذوى الدخل المنخفضة و المجتمعات المحدودة الخدمات (الماء، الصرف الصحي، الكهرباء، وسائل النقل)
- البحث عن ومساعدة رواد الأعمال و الشركات سريعة النمو و الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التغلب على المعوقات التي تواجههم كمشاكل التسجيل والترخيص أو خلق فرص من خلال التسويق والإعلانات
- دعم خلق وظائف الخضراء مع المساعدة في انشاء الشركات وتجهيز العمالة وتشجيع إعادة التدوير وإعادة الإستعمال والطاقة المتجددة وإدارة النفايات الصلبة وأعمال المباني الخضراء.
- تقديم مساعدات للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (ومؤسسات التمويل متناهي الصغر) الجديدة والقائمة ليستطيعوا الحصول على التمويل اللازم، على سبيل المثال من خلال شبكة المستثمرين الملائكة أو خلق قاعدة بيانات للمؤسسات المالية أو مساعدة الشركات في تحضير طلبات القروض من البنوك أو تقديم منح بشروط مع المساعدة الفنية لتحسين قدرة الهيئات وتغطية نفقات التشغيل وتحفيز الإقراض.
- تقديم خدمات لرواد الأعمال كالتدريب وأدوات الحصول على تمويل ومهارات وأدوات التسويق ومساعدات لبدء والتخطيط للنشاط
- دعم الهيئات التي تساعد في الحصول على الخدمات المالية وغير المالية للشركات المتناهية الصغر والصغيرة، المنشأة حديثاً، وبالأخص من الشباب، والشركات القائمة. وهذا قد يتطلب المشاركة في المخاطر والتكلفة لبدء منتجات وصناعات وقطاعات ذات مخاطر عالية وغيرها. ونشجع المشروعات التي تستهدف المرأة وبالأخص إذا كانت ربة الأسرة وتعيش في المناطق المحرومة

٢) تشغيل الشباب وبناء قدراتهم:

تعتبر شريحة الشباب هي الشريحة الأكبر من حيث عدد العاطلين في مصر، فذلك فان معالجة هذه المشكلة تعتبر خطوة جوهرية للاستقرار. وكما لاحظنا فقد نبعت الثورة الى حد كبير بسبب عدم رضا، بل غضب الشباب الذي قاد بدوره و حرض كل طوائف الشعب للقيام بهذه الثورة. هؤلاء الشباب و الذين كانوا، في المدى القصير، ضحايا الثورة، سيكون لهم

الاولوية فى مجال التشغيل. كما تكون الاولوية ايضا لشباب الطبقة الفقيرة سواء فى الريف أو فى الحضر أو شريحة معينة من الأيدى العاملة مثل قطاع الخدمات أو القطاع الزراعى. ويوجد معايير مهمة أخرى مثل النوع، مستوى التعليم، كون الشاب عائلا للأسرة ... و ما شابه ذلك. و أخيرا فان الاولوية تكون للمقترحات التى تصمم أو تنفذ بواسطة الشباب أنفسهم أو بالاستعانة بهم.

من الممكن أن تشمل النشاطات المقترحة على التوظيف المباشر للشباب على سبيل المثال لتجديد الاماكن العامة أو التوظيف ذات المدى الطويل فى شركات القطاع الخاص، أو بناء أى من المشروعات المجتمعية التى يقودها المجتمع المدنى.

من الممكن أن تشمل تنمية القدرات على: التدريب العملى فى احدى المؤسسات، التعليم الفنى فى مجال فنى معين، بعض المهارات الاساسية المطلوبة فى جميع مجالات الاعمال (مثل تعليم الكمبيوتر، الخدمات، و تدريبات اللغة الانجليزية). و من الممكن ايضا ان تشمل على العمل فى المدارس الفنية أو ايجاد فرص العمل .

و من الوارد أن تشمل المقترحات توفير بعض الاليات التى قد تستخدم من قبل الشباب لبداية مشروعات. ومن هذه الاليات: قروض متناهية الصغر، بناء قدرات، معدات ... الخ .

يجب أن تحدد المقترحات فى هذا المجال المهارات المطلوبة فى سوق العمل، وكيفية انتقال هذه المهارات للشباب (المتلقى للتدريب) و عرض مستوفى لكيفية اسهام هذا التدريب للمتلقى لاجاد فرصة عمل.

المقترحات التى سوف توفر توظيف مباشر أو ترسم الطرق للتوظيف سوف تلاقى أولوية للتمويل.

هذا البرنامج السنوى سوف يستخدم تعريف المركز المصرى القومى للشباب وهم الاشخاص الذين تقع أعمارهم من بين ٣٥ سنة فأقل.

وفيما يلى بعض الأنشطة الممكن تمويلها من قبل المعونة الأمريكية على سبيل المثال و ليس الحصر:

- التوظيف المباشر للشباب فى نشاطات مجتمعية للوصول الى هدفين: تنمية مهاراتهم و تحقيق هدف مجتمعى معين فى نفس الوقت. من أمثلة هذه المشروعات: تعليم القراءه للصغار، تصليح و تطوير مركز مجتمعى أو مكان التقاء، الرسم على الحوائط، نظافة بعض الساحات.
- ربط طلاب الجامعات، طلاب المدارس الفنية أو طلاب الثانوى العام باصحاب الاعمال لمنحهم التدريب العملى و بعض الوظائف و تشجيع أصحاب الاعمال الخاصة لتوفير تدريبات مدفوعة الأجر للطلبة.
- انشاء مراكز توظيف لربط طالبي الوظائف و أصحاب الأعمال. و من الممكن أن يساعد هذا المركز للربط بين (الموارد الإنتاجية) مثل رأس المال و أفكار المشروعات المبتكرة من قبل الشباب.
- انشاء يوم للشباب أو برنامج بعد اليوم الدراسى للارتقاء بالمهارات الاساسية مثل القراءة ، الكتابة والحساب المطلوبة من قبل اصحاب الاعمال. و قد يشتمل هذا البرنامج على النهوض ببعض مبادئ العمل مثل المسؤولية و احترام المواعيد. و من الممكن توظيف الخريجين للمساعدة فى تعليم الطلبة فى هذا المجتمع.
- تشجيع التعاون بين قطاع الأعمال المحلى و المدارس الفنية من أجل الارتقاء بجودة الخريجين و توفير الملائمة بين احتياجات قطاع الأعمال المحلى و المؤسسات التعليمية.
- توفير دورات تدريبية فنية للارتقاء بشتى المهارات مع الربط مع شركاء القطاع الخاص للتدريب العملى و العمل على توفير فرص التوظيف للخريجين من المدارس الفنية بكل مجالاتها: صناعى، فنى و زراعى و من المحتمل أن يشمل هذا على تجديد مدارس فنية.

- انشاء مجموعات الشباب لمساعدتهم في كيفية ربط اهتمامتهم و مهاراتهم الريادية بفرص العمل المتاحة واستخدام أو استحداث وسائل اعلامية (شبكة التواصل الاجتماعية التليفزيونية) في الاتصالات, التواصل, تحديد الفرص, و تبادل الخبرات للشباب.
- مساعدة المجموعات التي تساعد الشباب لتحديد مهاراتهم, تجاربهم و اهتمامهم لتحديد المسار الوظيفي و التدريب/ المهارات الاضافية المطلوبة لتحقيق أهدافهم.

٣) التنمية المجتمعية أو المحلية:

لضمان اقتصاد قادر علي الانتاج و مستمر النمو يستوجب ذلك وجود دعم للموارد البشرية و المؤسسات و البنية التحتية. ومن النادر وجود مجتمع يحتوي علي جميع العوامل المثلي لتحقيق قصي عائد اقتصادي. وعادة ما يدرك أفراد المجتمع اوجه القصور التي تعوق زيادة فرص العمل علي المستوي المحلي او القطاع و لكن قد لا تتوفر لديه الموارد حتي يستطيع التعامل بكفاءة مع هذه المعوقات.

و عند العمل في مجال تنمية المجتمعات المحلية يجب علي المقترحات المقدمة أن تشمل وصف وافي للمجتمع و توضح بالتفصيل المعوقات التي تحد من كفاءة المشروعات والانتاجية و توفير فرص عمل، و ان تظهر بوضوح كيف سيتم التعامل مع هذه المعوقات بحيث تؤثر علي الفرد العامل و علي الشركة و القطاع ككل. ففي كثير من الاحيان تكون التكاليف الغير مباشرة مثل انقاص يومية عامل بسبب المرض او خلافه التأثير الاكبر مقارنة بالعوامل المرتبطة بصاحب العمل مثل ارتفاع لتكاليف مدخلات الإنتاج.

سيتم إعطاء اولوية للمقترحات المقدمة التي توضح العلاقة بين الأنشطة التي تخلق فرص عمل مؤقتة و تأثيرها علي المدي الاقتصادي المتوسط.

وفيما يلي بعض الأنشطة الممكن تمويلها من قبل المعونة الأمريكية على سبيل المثال و ليس الحصر:

- دعم مؤسسات محلية قادرة علي التعرف علي احتياجات المجتمع المحلي و تقديم المساعدة على تطوير طاقة هذا المجتمع حتي يستطيع تطبيق مشروعات لتوفير احتياجاته. و قد يشمل هذا توفير سلع او خدمات عامة و متابعة تنفيذها.
- رفع كفاءة المجتمع و عائل الأسرة و الخدمات المقدمة لزيادة العمالة المؤقتة. و قد تشمل تطوير طرق محلية، كباري، ترع وقنوات، مساكن، أنظمة مجاري و كسح، تخلص من المخلفات او اعادة تدوير، توصيلات مياه و كهرباء. و ستعطي اولوية للمقترحات التي تستخدم الموارد المحلية الملائمة سواء عمالة او مواد بناء.
- دعم المقترحات المحلية مثل الخاصة بالبيئة وتجميلها وجمع القمامة، تنظيف الترع ووضع أنظمة لجمع وتدوير المخلفات (على سبيل المثال و ليس الحصر).
- خلق ودعم القدرات المحلية الداعية و الداعمة للقضايا الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بترخيص الأعمال وتغيير نظم ولوائح الأعمال المحلية.
- دعم ورفع كفاءة المجتمعات و المؤسسات المحلية علي المشاركة في ادارة الأصول العامة و الحكومية من خلال الحصول علي امتيازات او عقود ايجار او غيرها من أنواع الشراكة.

٤) إشراك القطاع الخاص في تنمية المجتمع:

يمكن للشراكة بين أصحاب الأعمال و المجتمع المحلي أن تكون من اكفا الوسائل لتعبئة الموارد لتحسين المجتمع.

و تعظم الفائدة من تلك الشراكة حين يكون للمجتمع دور مباشر فعال في عملية اختيار الشراكة, تحديد اهدافها, النتائج المرجوة وسبل تقديم الخدمات او الفوائد, كذلك اختيار طرق التواصل للتوعية بالفوائد على الشريحة الأوسع.

عادة ما تحتاج الهيئة إلى وجود جهة وسيطة لمساعدتها على تحديد الأولويات وجمع أهم شركاء المجتمع معاً. و سيتم إعطاء أولوية للمقترحات التي تشرح بوضوح اسباب إهتمام القطاع الخاص في المشاركة في مجتمع بذاته وأهمية النتائج لجميع الأطراف المعنية. وعلى القطاع الخاص المشاركة بدعم نقدي وعيني. و علي المتقدمين تحديد المجتمع المنتفع بمشروعهم وشرح الوسائل المستخدمة لتحديد احتياجاته. بالإضافة إلي تحديد الأهداف الرئيسية القابلة للتنفيذ.

وفيما يلي بعض الأنشطة الممكن تمويلها من قبل المعونة الأمريكية على سبيل المثال و ليس الحصر:

- دعم الشراكة المحلية بين أصحاب الأعمال(صناعات غذائية، فنادق، نسيج .. إلخ) و المجتمع لتحقيق الأهداف المتفق عليها من خلق فرص عمل, تحسين المناطق العامة، او تدريب الشباب.
- تشجيع الشراكة بين اصحاب الأعمال و مراكز التعليم الفني لتوفير منح تدريبية والتدريب العملي.
- دعم الحوار بين القطاع الخاص و القطاع المحلي المختص بوضع لوائح تسجيل الأعمال لمناقشة خفض تكاليف تسير الاعمال والتسجيل واصدار تراخيص العمل.
- تعزيز التنسيق والتخطيط بين المحليات و القطاع الخاص للعمل علي رفع مستوي الخدمات التي يستطيع القطاع الخاص تقديمها.
- تشجيع المصريين المقيمين بالخارج علي الاستثمار في الدعم الانساني و التدريب و تقديم الخدمات المباشرة إلخ.
- التنسيق بين القطاعات التجارية مختلفة المجالات (مثل قطاع الصناعات الغذائية) علي العمل سوياً و الإتفاق علي تأجيل فصل او التخلي عن عمالة لفترات محددة.

٥) مكافحة الفقر، المساواة بين الجنسين ، و التمكين الاقتصادي:

لمكافحة الفقر يتعين ادماج الافراد والاسر التي تم تهملها من قبل في الاقتصاد المحلي القائم. ويجدر تقديم الدعم لقطاعات المجتمع الاكثر فقرا عند حدوث تغيرات اقتصادية واجتماعية وحين تعجز مؤسسات المجتمع عن القيام بدورها بتقديم الخدمات المعتادة. وقد تشمل الأنشطة ايجاد فرص عمل مؤقتة في قطاعات مختلفة, او اعطاء منح لتغطية المصاريف المدرسية لبعض الاسر, دعم المشاريع الصغيرة او تقديم خدمات لمشاريع متناهية الصغر.

وفيما يلي بعض الأنشطة الممكن تمويلها من قبل المعونة الأمريكية على سبيل المثال و ليس الحصر:

- تقديم مساعدات للمتضررين من الاحداث الراهنة, قد تتضمن مساعدات طبية للجرحي نتيجة للأحداث الراهنة، او معونات غذائية لمواجهة نقص السلع او ارتفاع الأسعار, مساعدات اجتماعية للتعامل مع التوترات و الضغوط الناتجة عن الحركات العمالية التي تواجه مصر حالياً.

- تقديم الخدمات الصحية و التعليمية الأساسية للأسر الفقيرة والعمل علي تعبئة وتدريب أفراد المجتمع المحلي علي القيام بهذا الدور في المستقبل.
- دعم مشروعات المجتمع الصغير مثل تحسين مستوى الأسرة تحسين الطرق و الأماكن العامة، تحسين و توصيل خدمات المرافق مثل المياه و الكهرباء لخلق فرص عمل وايضا رفع مستوي العمل الفني و الحرفي في العمالة المحلية، وتوظيف المجموعات المهمشة في المجتمع المحلي.
- رفع كفاءة الاعمال و فرص العمل لمحدودي الدخل في قطاعات مثل الزراعة و الرعي، البناء، الحرف اليدوية، و ادارة الموارد الطبيعية.
- رفع وعي و قدرة المجتمعات الفقيرة و محدودي الدخل علي الدعوة والمشاركة في خطط الدولة لترشيد وتوفير السلع و الخدمات المدعمة لتصل الي الشريحة المستحقة من المجتمع.
- تصميم و توفير نماذج تمويل وسلاسل إنتاج مبتكرة قادرة علي رفع مستوي الدخل للأسر الفقيرة عن طريق العمل مع المرأة المنتجة.
- العمل مع المؤسسات الممولة للقروض الصغيرة لتطوير برامج المنح الصغيرة لتوسيع دائرة القروض ورفع جودة المنتجات و الخدمات والقيام بتوصيل المنتجين بالوسطاء او الأسواق النهائية.
- استخدام وتصميم وسائل الإتصال المجتمعية المختلفة مثل منتديات ولوحات النقاش عبر المواقع الإلكترونية الشهيرة مثل تويتر و فيس بوك و البرامج الأذاعة والتلفزيون لمناقشة قضايا عدم المساواة بين النوع الاجتماعي (مثل عمل المرأة في المجتمع خارج المنزل بعد الزواج).

خامساً: تقديم طلبات الحصول على المنح:

ينبغي على البرامج المقدمة أن تكون في إطار الميزانية التقديرية والمدة الزمنية الموضحة في الفقرة الخاصة بالتمويل(الفقرة الثالثة) والفقرة الخاصة بمجالات الإهتمام (الفقرة الرابعة).

ويحق للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ألا تأخذ في الاعتبار أيًا من الطلبات المقدمة والتي تقع خارج هذين الإطارين.

وجدير بالذكر أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لن تقوم بدفع أي مستحقات أو مبالغ غير مدرجة في إتفاقية المنحة الموقعة من جانب مسئول العقود والأتفاقيات بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتحتفظ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بحق قبول أو رفض أي من الطلبات المقدمة.

وهناك ثلاث خطوات عملية لتقديم مقترحات النشاط.

الخطوة الأولى: تقديم مقترح (ورقة) المشروع (بحيث لا تتعدى ١٢ ورقة مجملًا)

علي المنظمات المؤهلة والراغبة في التقدم للحصول علي منحة في إطار هذا الإعلان أن تقوم بإرسال ورقة مقترح نشاط المشروع مع موجز للميزانية المطلوبة و ذلك باللغة الإنجليزية حجم الخط ١١ علي البريد الإلكتروني التالي:

egaps@usaid.gov

وعلى المنظمات الراغبة فى الحصول على خدمات الترجمة للغة الإنجليزية الرجوع إلى المشروع المصرى لدعم المجتمع المدنى. وذلك بإرسال النسخة النهائية من المقترح علي البريد الإلكتروني التالى: translation@css-egypt.com. وسوف يتم ترجمة المقترحات إلى اللغة الإنجليزية. وتقع المسؤولية الكاملة والأساسية على مقدمى الطلب بالنسبة للمقترح النهائى المقدم إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ومرفق مع هذا الإعلان نموذج مقترح لإعداد ورقة المشروع وآخر لإعداد الميزانية المقترحة.

وعند إعداد مقترح المشروع، على المنظمة مراجعة والأخذ بعين الاعتبار كل المعلومات الواردة فى هذا الإعلان.

فى هذه المرحلة الأولى يجب تقديم ما يلى:

١- ملخص البرنامج المقترح (مرفق ١) (بحيث لا يزيد عن ١٠ ورقات) وعلى أن يشمل الآتى:

أ- الإستراتيجية: عرض المشكلة التى تهدف إلى حلها بالإضافة إلى الهدف المزمع تحقيقه ومدى ملائمة هذا البرنامج ودعمه لمجالات الإهتمام الموضحة فى هذا الإعلان. وتوضيح بإختصار الإستراتيجية أو المنهجية المقترحة لتحقيق الأهداف المحددة

ب- الفئات المنتفعة، النطاق الجغرافى وقضايا النوع للبرنامج المقترح: ويجب أن يوضح المقترح عدد وأنواع الفئات المنتفعة المستفيدة من هذا البرنامج، وتحديد النطاق الجغرافى للمشروع. و يجب أن يتضمن كل مقترح نشاط بيان عن كيفية معالجة قضايا النوع مثل كيفية إستفادة المرأة من البرنامج المقترح وكيفية التأكد من أن يشتملها البرنامج المقترح مع إستعراض السبل المقترحة لعلاج مشكلة التفاوت بين الجنسين.

ج- خطة التطوير وتفاصيل النشاط: يجب أن يحتوى مقترح المشروع على النشاطات التى سوف يؤخذ بها لتحقيق النتائج و الأهداف المطلوبة مع وضع جدول زمنى للتنفيذ.

د- النتائج المتوقعة وأثارها: من المفضل تحديد النتائج المتوقعة وتوضيح أثارها بشكل عددى فى إطار خطة متابعة النشاطات و النتائج. على سبيل المثال: حصر عدد الوظائف التى سوف يحققها المشروع بالإضافة إلى تحديد القيمة الاقتصادية معبر عنها بالدولار الأمريكى. ويجب على المتقدمين التوضيح فى مقترح المشروع طريقة قياس ومراقبة و متابعة كلاً من نتائج وأثار المشروع وجوانب تطوره و إستمراريته. كما يجب التوضيح فى مقترح المشروع جميع الافتراضات والمخاطر والعواقب.

٢- القدرات الفنية والإدارية ملخص (مرفق ١) (بحيث لا يزيد عن صفحة واحدة):

يجب أن يضم المقترح عرضاً للقدرات الفنية والإدارية للمنظمة بالإضافة إلى الخبرة السابقة فى مجال تنفيذ المشروعات المماثلة للمشروع المقترح. كما يجب توضيح أى شراكة أو تحالف أو هدف تحقيق أهداف المشروع.

٣- الخبرة السابقة (مرفق ٢) (بدون حد أقصى):

على مقدمى طلبات التمويل تقديم بيان بجميع المشروعات والنشاطات السابقة المماثلة والتي قامت بتنفيذها المنظمة ذاتها أو من خلال أحد حلفائها وذلك خلال الثلاث سنوات السابقة مع تقديم نبذة مختصرة للنشاط الذي تم تنفيذه. ويمكن تقديم هذه المعلومات كمرفق بدون حد أقصى لعدد الصفحات. ويجب أن تشمل هذه البيانات النطاق الجغرافي للنشاط الذى تم تنفيذه ورقم المنحة (فى حالة توافره) وملخص للعمل الذى تم تنفيذه وإسم مسئول الإتصال لهذه المنحة متضمناً رقم الهاتف والبريد الإلكتروني. وجدير بالذكر أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تحتفظ بحق الإتصال بجهات أخرى غير مدرجة فى القائمة المقدمة من المنظمة.

٤- ملخص الميزانية: (مرفق ٣) (لايتجاوز صفحة واحدة):

يجب تقديم ملخصاً للميزانية المطلوبة بحيث يشمل علي الأقل إجمالي التمويل المطلوب من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وأي مساهمة مقترحة من جانب المنظمة في التكلفة (المبلغ المقدر سواء نقدي أو عيني)، بالإضافة فى حالة وجود شراكة مع القطاع الخاص نرجو توضيح القيمة المحددة نقدية أو عينية إن وجدت. وفى حالة أن تكون الجهة المتقدمة مصرية فيجب أن تكون الميزانية بالجنيه المصرى، أما فى حالة أن تكون الجهة المتقدمة أمريكية أو دولية فيجب أن تكون الميزانية بالدولار الأمريكي.

وعلى من يرسو عليه المنحة أن يقوم بتنفيذ جميع بنود المنحة طبقاً للوائح الوكالة الأمريكية والتي يمكن الحصول عليها تحت مسمى: [Title 22, Code of Federal Regulations, Part 216\(22 CFR 216\)](http://www.usaid.gov/our_work/environment/compliance/regulations.html). وقبل إعطاء المنحة ستقوم الوكالة بفحص بيئى مبدئى ليغطي جميع أنواع الأنشطة المتوقع تنفيذها تحت هذا البرنامج. هذا الفحص البيئى سيعطى إرشادات للمتقدمين بخصوص أى أنشطة يمكن تطبيقها بدون أى اعتبارات أخرى. ويمكن أن يتطلب من المتقدمين أن يقوموا بعمل تقييم وتحليل بيئى إضافي و متابعة. ولمعرفة معلومات أكثر عن الشروط الخاصة بالبيئة يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالى: http://www.usaid.gov/our_work/environment/compliance/regulations.html

الخطوة الثانية: تقييم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمقترح المشروع:

سوف يعتبر الطلب المقدم للحصول علي منحة موفقاً ومقبولاً إذا كان مقترح المشروع متوافقاً ومحققاً للأهداف المطلوب تحقيقها وهى الآتى:

- ١- خلق فرص عمل قصيرة أو طويلة المدى أو التقليل من نسبة ترك العمل فى أماكن محددة.
- ٢- التقليل من المخاطر المالية فى المدى الحالى و القصير أو التقليل من نسبة فشل الأفراد أو الهيئات.
- ٣- زيادة إنتاجية العاملين أو زيادة فرص العمل لغير العاملين.

و فيما يلى عرض لمعايير التقييم الأربع طبقاً لأهميتهم:

١- القيمة الفنية للمشروع المقترح:

إن القيمة الفنية كما هو مذكور ادناه تعتبر أهم عامل يؤخذ به فى مرحلة التقييم. وتشمل أربع عوامل ثانوية وهى الآتى:

(أ) المنهج الفنى، (ب) الملائمة الإستراتيجية، (ج) الأستمرارية، (د) النوع.

غالباً وليس دائماً، مقترح المشروع الذى يمثل شراكة أو تحالف بين هئتين أو أكثر و الهيئة الأساسية فى هذا المقترح تأخذ القيادة، يؤدى هذا الوضع إلى تحسين وضع المشروع المقترح فى مرحلة التقييم و إعطائه تميز فنى. والشراكة التى تقوم على القدرات النسبية للمشاركين مع تحديد مسؤولية ودور كل منهم فى المقترح، قد تؤثر إيجابياً على التقييم الفنى للمقترح. و نشجع جميع المتقدمين على المشاركة و التحالف لزيادة المساحة الجغرافية وتنوعها للجهات المتقدمة وتنفيذ الأنشطة المقترحة. وفى حالة المشاركة و التحالف مع وجود علاقة منح فرعية، يجب عندئذ توضيح جميع الإشتراطات الخاصة بهذه المنح الفرعية، كما يجب ذكر القدرة المؤسسية و خبرة إدارة المنح الفرعية.

(أ) المنهج الفنى:

مدى قدرة المنهج الفنى المقترح أن يحقق النتائج المتوقعة فى خلال الفترة الزمنية المقترحة، وفى أغلب الحالات يعنى هذا إضافة عمالة أو إستمراريتها فى بعض المجموعات السكانية وتحسين فرص العمل وتنافسية الاقتصاد المحلى.

(ب) الملائمة الإستراتيجية:

مدى قدرة البرنامج على المساهمة فى تحقيق النتائج و القدرة على التأثير فى مجالات الأهتمام حسب ما ذكر أعلاه و القدرة على تلبية الأحتياجات.

(ج) الأستمرارية:

قدرة البرنامج المتقدم على الأستمرارية بعد إنتهاء فترة المنحة. وليس من المتوقع إستمرارية كل المشاريع لأن هذا يتوقف على نوع النشاط المقترح.

(د) النوع:

مدى فاعلية البرنامج المقترح على قضايا النوع، وكيفية قيام مقدم المقترح بمعالجة هذه القضايا.

٢- القدرات التنظيمية/المؤسسية:

من الأمور الذى سوف ينظر فيها خلال التقييم هو مدى كفاءة الهيئة من ناحية الهيكل الداخلى و القدرة الفنية وكفاءة الموظفين لديها ومدى توافر خطة للأشراف والمتابعة بغرض تحقيق أهداف المشروع المقترح. مع الأخذ فى الإعتبار ترتيبات الشراكة مع الجهات الأخرى إن وجدت والتى تعكس مدى كفاءة و قدرة الهيئة على تنفيذ المشروع المقترح.

و من المستحب من جانب الوكالة أن تعمل الهيئات المشتركة معاً لطلب التمويل على بناء كفاءتهم لتعزيز قدرتهم على تنفيذ المشروع المقترح و الأهداف المطلوبة.

٣- الخبرة السابقة :

ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بفحص ومراجعة سابقة الخبرة للهيئة المتقدمة للحصول علي منحة ، وسيتم التركيز علي الخبرة السابقة للهيئة في تنفيذ المشروعات المماثلة للمشروع المقترح. وفي حالة عدم وجود خبرات سابقة لدى مقدم الطلب فسيكون التقييم محايد في هذا المعيار.

٤- فاعلية التكلفة:

التكلفة المناسبة هي عامل مهم ولكنه أقل أهمية من العوامل الأخرى. وسوف يتم مراجعة تفاصيل صحة ودقة تكلفة المشروع قبل إتخاذ قرار التمويل النهائي. ومن المستحب أن يقوم المتقدمين لطلب التمويل مراعاة ترتيبات الشراكة اللازمة التي تزيد من كفاءة تنفيذ المشروع، بالإضافة إلى مزايا أخرى.

وبصفة عامة الإلتزام بالمشاركة في التكلفة، تساهم في مرحلة تقييم الوكالة لكفاءة التكلفة المقدرة للمشروع. وسوف تحسب الضرائب المحلية والرسوم الأخرى كضمن المشاركة في التكلفة. برجا معرفة أنه سوف يتم مراجعة المشاركة في التكلفة من قبل الوكالة الأمريكية خلال تنفيذ البرنامج للتأكد من مطابقته للشروط المطلوبة.

الخطوة الثالثة : التفاوض والإتفاق علي شروط المنح:

إذا أسفرت مراجعة وفحص الطلب الكامل للمشروع من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية عن توصية بتمويله، فستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمناقشة نهائية مع الهيئة المعنية، وذلك للتأكد من إستيفاء جميع الشروط والمتطلبات اللازمة للحصول على التمويل - وأيضاً للتفاوض والإتفاق على البنود الأساسية للمنحة - ويجدر الإشارة هنا بأن تفاصيل هذه المرحلة، وإن كانت ستختلف باختلاف الظروف الخاصة بكل طلب تمويل مقدم، إلا أن هناك عدد من الجوانب المشتركة لكل طلبات التمويل تكون موضع للنقاش والإتفاق مع الهيئات المختلفة قبل توقيع المنحة - وفيما يلي الجوانب المشتركة التي سوف تخضع للمناقشة والإتفاق قبل تقديم المنحة:

١ - إستراتيجية الإعلان وخطة إستخدام الشعارات الخاصة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هي الآتي:

على الهيئات المتقدمة أن تعرض إستراتيجية الإعلان وخطة إستخدام الشعارات الخاصة التي تتناسب مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وإن هذا يعتبر عنصر أساسى فى المنحة. إن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر تتبع أسلوب مرن بالنسبة لهذا الشرط - أخذاً في الإعتبار نوع النشاط المقترح والظروف المحيطة بتنفيذ البرنامج. فمثلا يمكن أن يطلب من الهيئة أن تقترح إستراتيجية للإعلان أو التنويه وخطة لإستخدام شعار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بحيث يعبر تعبيراً ملائماً عن الدعم المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و تصبح هذه الإستراتيجية و الخطة جزء لا يتجزأ من المنحة.

ويمكن الإطلاع على المعلومات المتعلقة بسياسة التنويه عن الدعم المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشعارها في ADS/32. وجدير بالذكر أن الجزء الخاص "بالمساعدات" في هذا الباب المذكور هي التي تنطبق على هذا الإعلان بحيث لا ينطبق عليه الجزء الخاص "بالعقود"، ويمكن الرجوع إلي هذا على الموقع التالى:

<http://www.usaid.gov/policy/ads/300/320.pdf>

لمراجعة بعض الأسئلة والأجوبة المتعلقة بهذا الموضوع، يرجى زيارة الموقع التالي:

<http://www.usaid.gov/brandig/making.faq.html>

٢- المتابعة والتقييم:

سوف تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بوضع خطة مبدئية لمتابعة أداء البرامج الممولة ولقياس النتائج المتوقعة تحت هذا البرنامج العام. ومن المتوقع أن يساهم في خطة متابعة الأداء، كل مشروع يتم تمويله. ويجب على كل مشروع أن يحتوى مقترحه على جزء خاص بالمتابعة وجمع المعلومات، ويجب أن يحتوى أى مقترح مشروع تقدر قيمة المنحة المطلوبة له بأربعة مليون دولار أو أكثر، على جزء خاص بالمتابعة والتقييم. ويجب أن يحتوى هذا الجزء أيضاً على تفاصيل الخطوات والنشاطات التي سوف تنفذ من جانب متخذ المنحة من أجل ضمان عملية التخطيط، التقييم، جمع المعلومات الأساسية، المتابعة الدورية، إصدار تقارير عن مستوى الأداء بصفة دورية و نشاطات أخرى. ويجب العلم بأن سوف يتم التقييم على أساس أى مدى حققت النشاطات المقترحة النتائج المطلوبة، وأى مدى تم تحديد نسبة التأثير التنموي للنشاطات الممولة من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و معرفة إذا كان هناك إحتياج لأى تغيير من أجل أداء أفضل.

٣- إجراءات صرف أموال المنحة من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

يمكن أن يتم ذلك عن طريق صرف دفعات مقدماً أو تسديد مباشر للمبالغ المصروفة أو الدفع عن طريق منحة محدودة الإعتماد حيث يتم الصرف على أساس تحقيق نتائج محددة يتم الإتفاق عليها مسبقاً.

٤- إجراءات إدارية:

يمكن أن تشمل أمور متعلقة بإعداد التقارير ذات الطابع الإداري والشروط اللوجستية للبرنامج بما فى ذلك مكونات التدريب.

٥- الشروط المتعلقة بالمساهمة فى التكلفة من جانب المنظمة:

إن وجدت يشمل ذلك المساهمة فى الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات ومساهمة المنظمة فى التأمينات الإجتماعية أو أى ضرائب أو رسوم محلية أخرى تتعلق مباشرة بالمنحة. وفى حالة ضم هذه المشاركة فى المنحة سوف تعتبر جزء منها.

٦- حجم الدور الذي ترغب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى أن تلعبه أثناء تنفيذ المنحة:

في حالة رغبة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن يكون لها دوراً ملموساً فيمكن أن يأخذ الاتفاق شكل "إتفاق تعاوني" بحيث يحتوى على تفاصيل الدور الذي ستقوم به الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

٧- الشروط الأخرى للمنحة:

بما فيها المراجعة والأحكام الخاصة أو شروط خاصة بالمنحة.

سادساً: التقييم واتخاذ القرار بالتمويل:

أ- الجدول الزمني لعملية التقييم:

ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتقييم المقترحات المقدمة بصفة مستمرة على مدار مدة هذا البرنامج. وستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإعلام مقدمي المقترحات التي لم يقع عليها الاختيار كتابةً، موضحة باختصار أسباب عدم قبول المقترح. و يمكن لمقدمي الطلب إذا رغبوا في معرفة المزيد عن أسباب الرفض و الرد من جانبنا على أية إستفسارات لديهم. أن يتقدموا بطلب هذا في خلال ١٠ ايام من إعلامهم بعدم القبول وسوف تتحدد وسيلة التواصل معهم سواء كانت كتابةً أو شفويًا عبر الهاتف أو إلكترونياً أو مقابلة شخصية، حسب ما يحدده مسؤول العقود.

ب- عملية تحديد المسؤولية قبل الحصول علي المنحة :

ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإجراء تقييم للهيئة المتقدمة قبل الحصول علي المنحة، وسيشمل هذا التقييم مراجعة الميزانية التفصيلية التي قدمتها الجهة المتقدمة للحصول علي المنحة، وذلك للتأكد من واقعية ومصداقية الجوانب المالية في البرنامج وعدم إدراج تكاليف تقديرية مغالاً فيها ،وأيضاً ألا تكون تلك التكاليف مما لا يمكن أن تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بدفعها في إطار البرنامج الممول. ونؤكد هنا أن رواتب الموظفين المزمع تعيينهم في إطار المنحة ،سوف تعتبر معقولة ومناسبة في حال كونها مثل أو في حدود الرواتب التي تدفع للقيام بأعمال مشابهة في سوق العمل المصري. وجدير بالذكر هنا أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لن تعتمد علي تاريخ الرواتب الخاصة بالموظفين المقترحين للعمل في المشروع لتحديد حدود الراتب الخاص بالوظيفة المعنية.

يمكن أيضاً إجراء تقييم قبل الحصول على المنحة وذلك للتأكد من قدرة الهيئة وأدائها المالي أو الفني أو إذا لم يسبق للهيئة الحصول على منحة من الوكالة أو لم يسبق لها الحصول على منحة من حكومة الولايات المتحدة في غضون السنوات الخمس الماضية، أو إذا رأى مدير التعاقد أن هذا التقييم السابق للحصول على المنحة هو الأفضل لمصلحة الوكالة. وقد تختلف المجالات التي يغطيها هذا المسح أو التقييم ما قبل المنحة تبعاً للظروف ولكن يجوز أن يشمل مراجعات لضمان التزام الهيئة بالمعايير اللازمة للإدارة المالية وإدارة البرنامج والممتلكات والمشتريات والتقارير والسجلات ووسائل المراقبة الداخلية، والتأكد من أنها في وضع مالي جيد وتمتلك القدرات الفنية الكافية لتنفيذ المشروع المقترح.

سابعاً: معلومات إضافية:

أ- السياسات والإجراءات:

يحتوي الفصل ٣٠٣ من نظام لوائح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (ADS) على سياسة الوكالة وإجراءاتها المتعلقة بال"المنح والاتفاقات التعاونية مع المنظمات غير الحكومية" وموجود على موقع الوكالة على الإنترنت:

<http://www.usaid.gov/policy/ads/300/303.pdf>

تتضمن إتفاقات المنح ما يحظر التعامل مع أو إتاحة موارد ودعم لأشخاص أو هيئات ذات صلة بالإرهاب كما أنها تشترط إدراج هذا الحظر في كافة العقود والمنح الثانوية.

يمكن الإطلاع على نسخ من المستندات المرجعية في الفصل ٣٠٣ من لائحة الوكالة بما في ذلك الروابط بالمواقع الإلكترونية الأخرى. كما يمكن طلب نسخ من المستندات من مسؤولي الإتصال المذكورين في هذا الإعلان.

ب- وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لا تقوم بتفضيل المقترحات ذات الميزانيات التقديرية المرتفعة مقارنةً بتلك الأقل تكلفة ، وعليه فإن مقترحات المشروعات ذات نطاق العمل والميزانية التقديرية المحدودة والتي تبشر بفرص قوية لتحقيق نتائج وأثار إيجابية سوف تحظى بأفضلية أكبر مقارنةً بالمقترحات الأكثر تكلفة والتي قد تكون ذات فاعلية محدودة .

ومن الجدير أن نشير هنا الي انه يوجد العديد من الشركات والمنظمات التي تقوم بعرض تقديم المساعدة في إعداد أوراق المفهوم والطلبات الكاملة للحصول علي المنح، غير ان الإستعانة بهذه الخدمات تقع علي مسؤولية مقدم الطلب وحده، والوكالة الامريكية للتنمية الدولية تؤكد انها لا تفضل أيا من هذه الشركات علي التحديد أو إنها تطلب اللجوء إليها، فضلاً إنه في حالة الحصول علي المنحة فان الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لن تكون ملزمة برد أي مبالغ يتم انفاقها من جانب مقدم الطلب مقابل الحصول علي هذه الخدمات.

ومن الممكن ألا تسفر التوصية بقبول طلب التمويل عن تقديم المنحة إما بسبب عدم توافر التمويل الكافي أو لعدم قدرة المنظمة علي إدارة المنحة أو لاية أسباب أخرى سيخطر بها مقدم الطلب .

ويمكن أن يتخذ قرار بعدم التمويل في أي مرحلة من مراحل التقييم ، ولن يكون هناك التزام من جانب الوكالة الامريكية للتنمية الدولي بتغطية أية نفقات، فيما عدا تلك المدرجة بالمنحة الموقعة من قبل مدير التعاقد ممثلاً للوكالة الامريكية للتنمية الدولية.

وكما سبق ذكره في هذا الاعلان المعني ببرنامج المنح فإن للوكالة الامريكية للتنمية الدولية الحرية المطلقة في قبول أو رفض اي من الطلبات المقدمة .

ج- الإلتزام البيئي:

وعلى من يرسو عليه المنحة أن يقوم بتنفيذ جميع بنود المنحة طبقاً للوائح الوكالة الأمريكية والتي يمكن الحصول عليها تحت مسمى: [Title 22, Code of Federal Regulations, Part 216\(22 CFR 216\)](http://www.usaid.gov/our_work/environment/compliance/regulations.html). وقبل إعطاء المنحة ستقوم الوكالة بفحص بيئي مبدئي ليغطي جميع أنواع الأنشطة المتوقع تنفيذها تحت هذا البرنامج. هذا الفحص البيئي سيعطى إرشادات للمتقدمين بخصوص أى أنشطة يمكن تطبيقها بدون أى اعتبارات أخرى. ويمكن أن يتطلب من المتقدمين أن يقوموا بعمل تقييم وتحليل بيئي إضافي و متابعة. ولمعرفة معلومات أكثر عن الشروط الخاصة بالبيئة يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي: http://www.usaid.gov/our_work/environment/compliance/regulations.html